اليوم.. انطلاق امتحانات الجامعات السورية والبدء بـ٤ كليات في جامعة دمشق

فادي بك الشريف

تنطلق صباح اليوم امتحانات الجامعات السورية على أن يتم البدء بجامعة دمشق بكليات الآداب والعلوم الإنسانية، والتربية، والاقتصاد، والعلوم السياسية لتتبعها فيما بعد امتحانات باقي الكليات بمختلف الجامعات وذلك بموجب التقويم الجامعي بـ١٦ حزيران الجاري مع التقديم بضعة أيام بالنسبة لعدد من الكليات حسب القرارات الصادرة من مجالسها.

ويتقدم للامتحانات في جامعة دمشق أكثر من ٩٠ ألف طالب وطالبة، ونحو ١٢٠ ألف طالب في جامعة تشرين وأكثر من ٦٥ ألفاً بجامعة حلب وأكثر من ٧٠ ألف طالب بجامعة البعث، كما يقدر عدد الطلاب الإجمالي في جامعة الفرات بنحو ٧٥ ألف طالب وطالبة من المتوقع أن يتقدم جميع الطلاب للامتحانات في الكليات التطبيقية بمحافظة الحسكة، و٥٠٪ في كليات دير الزور، إضافة لأكثر من ١٧ ألف طالب في جامعة حماة و٤ آلاف طالب وافد من جامعتي الفرات وحلب و«إدلب» إلى حماة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بدمشق الدكتور خالد الحلبوني أنه تم اتخاذ كل الإجراءات للبدء بالعملية الامتحانية اليوم مع توفير جميع المستلزمات وإصدار التعليمات الكفيلة بسير العملية بالشكل المطلوب.

وبين الحلبوني أنه من المتوقع أن يتقدم للامتحانات نحو ٤٠ ألف طالب وطالبة وذلك من أصل ٤٧ ألف العدد الإجمالي، يتوزعون على ٥٢ قاعة امتحانية، مشيراً إلى أن عدد المواد الامتحانية المقرر تقديمها يقدر بـ٨٤٥.

ولفت عميد كلية الآداب إلى أنه ستتم عملية المراقبة على الامتحانات بموجب جداول لأعضاء الهيئة التعليمية إضافة للاعتماد على المعيدين والقائمين بالأعمال، والموظفين، مع الاستعانة أيضاً بـ٢٠٠ طالب من الدراسات العليا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد عميد كلية التربية بدمشق الدكتور طاهر سلّوم أن نحو ١٨ ألف طالب وطالبة سيتقدمون للامتحانات اليوم من أصل ٢١ ألف طالب العدد الإجمالي.

ولفت سلّوم إلى أنه سبق الامتحانات عدة اجتماعات مع أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين وبحث عدد من التعليمات الخاصة بالتعامل مع الطلاب ومراعاة الأجواء النفسية لمختلف الطلاب، منوهاً بأن إدارة الكلية تابعت أمس رصد جميع التجهيزات وتأمين الجاهزية الكاملة للانطلاق بالامتحانات اليوم من دون أي مشكلات.

كما أكد عميد كلية الاقتصاد بدمشق الدكتور رسلان خضور في تصريح لـ«الوطن» أنه من المتوقع أن يتقدم للامتحان نحو ١٤ ألف طالب وطالبة، منهم ٤ آلاف طالب وافد من الجامعات الأخرى بمن فيهم طلاب فروع جامعة دمشق، مشيراً لوجود تنسيق بين الكليات على صعيد القاعات.

١٧٧٢ معملاً منتجاً في المدن الصناعية الثلاث

الحسن لـ«الوطن»: ١١٤ ألف عامل في المدن قبل الأزمة و٧٢ ألف عامل حاليا

أسعد المقداد

وصل عدد المعامل المنتجة في مدن عدرا وحسياء والشيخ نجار الصناعية إلى ١٧٧٢معملاً تتوزع المعامل بواقع ١٢٤٠ معملاً في مدينة عدرا و٣٤٣ في مدينة الشيخ نجار، و١٨٩ في مدينة حسياء، في حين بلغ عدد العاملين ٧٢ ألف عامل.

وأكد مدير المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية المهندس أكرم الحسن في تصريح لـ«الوطن» أن حجم الاستثمارات في المدن الصناعية يصل إلى ٥٨٠ مليار ليرة وازداد نشاط الحركة الاستثمارية في المدن والمناطق الصناعية بشكل ملحوظ وعاد الكثير من الصناعيين إلى منشآتهم، وبدأ العديد من هذه المنشآت يعمل بكامل طاقته الإنتاجية، فيما قبل الأزمة وصل عدد العمال إلى /١١٤/ ألف عامل، مؤكداً أن الوزارة تتابع واقع المدن والمناطق الصناعية من خلال تقديم التمويل اللازم ووضع السياسات اللازمة لعملها لافتاً إلى وجود ٣٣٨ معملاً قيد الإنتاج بـ«المدينة الصناعية في الشيخ نجار»، في حين يوجد ١٠٠ معمل قيد الصيانة ستكون جاهزة للإنتاج قريباً، مشيراً إلى أن التنسيق مستمر مع جميع الجهات، لتأمين كل متطلبات الإنتاج والصناعيين، حيث تم الاتفاق مع شركة المحروقات «سادكوب» على تأمين كميات كافية من المازوت لتشغيل ست ساعات يومياً، لافتاً إلى وجود بعض الصعوبات في هذا المجال.

وبالنسبة لـ«مدينة حسياء الصناعية»، بيّن الحسن، أن عدد المعامل قيد الإنتاج بلغ ١٦٨ معملاً، وتشمل معامل غذائية وهندسية كبرى، لافتاً أن إدارة المدن الصناعية الممثلة لـ«وزارة الإدارة المحلية»، مستمرة بتقديم المقاسم المخدمة بكل الخدمات، والتي مازالت تشكل عامل جذب مهماً للمستثمرين، منوهاً بالاستمرار بتعديل الأنظمة بما يتوافق مع الظروف الحالية للمستثمرين ويخدم عملية الاستثمار، مضيفاً إن مدينة عدرا الصناعية تعتبر من أكثر المدن نشاطاً من حيث عجلة الإنتاج، وعدد المعامل قيد الإنتاج بلغت حالياً ١٢٥٠ معملاً، وتم الاتفاق مع وزارة الكهرباء على عدم تطبيق برنامج تقنين ضمن المدن إلا في حالات الضرورة، وفي حال طبق فإنه لا يتجاوز يوماً أو يومين بالنسبة لكل قطاع.

وأوضح الحسن أنه يتم تنفيذ البنى التحتية من الاعتمادات التي ترصدها الوزارة من موازنتها الاستثمارية كل عام، وسنوياً يتم تخصيص ١,٢ مليار ليرة سورية لتنفيذ أعمال البنى التحتية في المدن والمناطق الصناعية والحرفية، وأشار الحسن إلى وجود ١٠٥ مناطق صناعية وحرفية في مختلف المحافظات، لافتاً إلى أن الوزارة منذ بداية إحداث المدن الصناعية مولت بقيمة ٩ مليارات ليرة لدفع بدلات الاستملاك وتنفيذ المخططات التنظيمية والتفصيلية.

الحلقي مع الحوارنة..

ستبقى سهول حوران منبتاً للخير ورمزاً للوفاء والوحدة

الحمدان لـ«الوطن»: حديث صريح.. واستجابة لمتطلبات المواطنين

الوطن

أكد الدكتور وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء خلال استقباله وفداً يمثل الفعاليات الشعبية والدينية والفكرية والحزبية والتجارية والزراعية في محافظة درعا برئاسة الرفيق كمال العتمة أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي أن محافظة درعا ستبقى درع الوطن وحصنه المنيع والقلعة الصامدة والشامخة في الجنوب السوري، وعلى الرغم من قيام إسرائيل والنظام الأردني العميل وعصابات أردوغان بتصدير وتدريب وتمويل قطعان الإرهابيين والمرتزقة من شتى أصقاع العالم إلى وطننا الغالي لقتال الشعب العربي السوري البطل والمقاوم إلا أن الجنوب سوف يبقى عصياً على الأعداء وستبقى سهول حوران منبتاً للخير والعطاء ورمزاً للوفاء والوحدة والثوابت الوطنية والقومية، ومهما حاول أعداء الوطن عبر عصاباتهم الإجرامية التكفيرية من نشر الظلام والتخلف والتطرف والتفرقة والعنف وزعزعة النسيج المجتمعي الواحد والمتماسك فإن أبناء محافظة درعا بقراها ومدنها كانت على مر التاريخ مقبرة للغزاة والطامعين ورمزاً للتآخي الديني والفكر النير والعمل والعطاء.

وأنه مهما حاول أعداء الوطن زرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد فإن الشعب السوري الحي يعي طبيعة وأهداف هذه الأفكار الغريبة عن مجتمعنا ووطننا وأخلاقنا وثقافتنا وحضارتنا ودينا النير المعتدل والمتسامح، وإنه اليوم يزداد تشبثاً بوحدة بلاده أرضاً وشعباً ولن يفرط بحبة تراب واحدة وبفضل تلاحم شعبنا وقيادتنا وجيشنا سوف ندحر الإرهاب وننتصر عليه ونعيد بناء وطننا الغالي سورية بهمة وسواعد وعقول أبناء سورية الأوفياء والشرفاء والمخلصين.

وأكد على حشد الطاقات لتعزيز المصالحات الوطنية باعتبارها أحد المكونات الأساسية لتعزيز التلاحم المجتمعي والوحدة الوطنية بالتوازي مع العمل على تعزيز قدرات الدولة على الصمود اقتصاديا وعسكرياً ومحاربة كل بؤر الإرهاب، وأشار الحلقي إلى حرص الحكومة على تنشيط أدوات التواصل مع كل مكونات المجتمع وعلى صعيد المحافظات كافة للاطلاع على الواقع الخدمي والتنموي والمعيشي فيها بهدف تذليل المعوقات والتخفيف من التحديات والاهتمام بالريف السوري من أجل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تحقق الاستقرار المجتمعي وتوطين صناعات جديدة تتواءم مع إنتاج وطبيعة كل محافظة. وتناول الحديث خلال اللقاء الواقع المعيشي والخدمي والزراعي وآليات تسويق المنتجات الزراعية وخاصة محصول القمح والاهتمام بالثروة الحيوانية. من جهتها عبرت الفعاليات عن وقوفها إلى جانب القيادة والجيش في محاربة الإرهاب وإصرارها على إنجاز المصالحات الوطنية والتسامي على الجراح.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد رئيس مجلس محافظة درعا هاني الحمدان أن هذا اللقاء تميز بالصراحة والموضوعية وتم خلاله مناقشة جميع قضايا محافظة درعا وخصوصاً موضوع المصالحات الوطنية بين أبناء المحافظة بهدف تمتين أواصر المحبة وزيادة الألفة بين الجميع، وطلب رئيس مجلس المحافظة من رئيس مجلس الوزراء زيادة حصة المحافظة من مادة المازوت من أجل توفير حاجة أبناء المحافظة لكونها ذات خصوصية زراعية وطالب الحمدان أيضاً بتخفيض ساعات التقنين للتيار الكهربائي وحفر المزيد من الآبار لتوفير مياه الشرب نظراً لمعاناة المحافظة من قلة المياه في المدن والريف على حد سواء. إضافة لبحث إمكانية إنشاء صناعات رديفة للمشاريع الزراعية بهدف استيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وتأمين المواد الغذائية والتموينية لجميع أنحاء المحافظة ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الخدمية التي من شأنها رفع مستوى أداء منظومة الخدمات العامة في المحافظة وتوفير جميع مستلزمات القطاع الصحي بما يتناسب مع توفير الرعاية الصحية لأبناء المحافظة، وأضاف الحمدان: إن مجلس المحافظة يعمل بكل جد لتوفير ما من شأنه تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأبناء المحافظة وهو على تواصل يومي مع الجميع، والحقيقة أن المجلس على مسافة واحدة من الجميع ويعمل لخدمة أبناء المحافظة بغض النظر عن أي اعتبار. كل ذلك لتعود درعا بأهلها محافظة الخير والعطاء كما كانت دائماً.

في موقف لافت نقابات قطر والكويت والبحرين الطبية رفضت حضور مؤتمر السودان الطبي المعادي لسورية

حسن لـ«الوطن» سورية قريبا ستعود رائدة في الطب

محمد منار حميجو

أكد نقيب أطباء سورية عبد القادر حسن أن النقابات الطبية في كل من قطر والكويت والبحرين والمغرب رفضوا حضور المؤتمر الطبي الذي عقد بالسودان بمشاركة بعض الجمعيات الطبية غير المنتخبة وبعض نقابات الدول التي اتخذت موقفاً من عودة سورية إلى الاتحاد، مشيراً إلى أن هناك مساعي إخوانية لإفشال النهج الذي اتخذه الاتحاد مؤخراً حول القضايا العربية.

وبين حسن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هناك مساعي حالياً لعودة النقابات التي انشقت عن الاتحاد إليه مرة أخرى، ولاسيما الدول التي تمتلك نقابات منتخبة ما أثمرت المفاوضات عن عودة ليبيا، لافتا إلى الموقف غير المتوقع من بعض النقابات الخليجية، حيث أكدت هذه النقابات وقوفها إلى جانب الدولة السورية وأنها لا تعكس مواقف حكوماتها بأي شكل من الأشكال.

ولفت حسن إلى أن مشاركة جمعية أطباء سورية الأحرار في المؤتمر الذي عقد في السودان مؤخراً يدل على حجم ضلوع الإخوان في انعقاده وأنهم يحاولون بأي وسيلة ممكنة إفشال عودة سورية إلى عضوية الاتحاد، ولاسيما أنها لعبت دوراً بارزاً في إعادة هيكلة الاتحاد وخاصة في المؤتمر الذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت بمشاركة عشر دول.

وأكد حسن أن جمعية أطباء سورية الأحرار لا تمثل سوى ٢٠ طبيباً سورياً وأنها جمعية غير منتخبة، متسائلاً كيف لهذه الجمعية أن تشارك في المؤتمر ممثلة عن سورية وقانون الاتحاد ينص أنه لا يحق لأي جمعية المشاركة في مؤتمرات الاتحاد إذا كانت غير منتخبة.

وأوضح حسن أن الاتحاد يعد حالياً لعقد مؤتمره العام من دون أن يحدد المكان والزمان الذي سيعقد فيه المؤتمر، كاشفاً أنه تم وضع برنامج المؤتمر

انعقاد مؤتمر الأطباء العرب قريباً وعلى جدول أعماله تطوير الطب في الدول العربية وفتح باب التبادل الثقافي بينها

والاتفاق على عقد المؤتمر العام كل سنة بدولة عربية وهذا يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو توحيد أراء النقابات حول القضايا العربية، ولاسيما أن الأخوان وعلى رأسهم عبد المنعم أبو الفتوح الذي كان أمينه العام سابقاً حاولوا إخراج الاتحاد عن مساره الحقيقي واتخاذ مواقف معادية للدولة السورية وبعض الدول الأخرى، إلا أن هذه السياسة فشلت ما دفعهم حالياً إلى إحداث شرخ فيه عبر ضم العديد من الدول باتحاد جديد وتكون سورية ممثلة فيه عبر جمعية أطباء سورية الأحرار.

وأضاف حسن: إن هناك ما يقارب ١٢ نقابة عربية تعارض هذا المشروع وفي طليعتها نقابة أطباء مصر والمغرب والأردن ولبنان معتبراً أن مهنة الطب هي مهنة إنسانية ولا دور للسياسة فيه، وإذا كان لا بد من دخول السياسة في مهنة الطب فإنه يجب أن تكون لصالح الشعوب العربية والمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين.

وأشار حسن إلى أن المؤتمر القادم سيفتح المجال للتبادل الثقافي بين الدول العربية إضافة إلى الزيارات المتبادلة، لافتاً إلى أن سورية ستعود مرة أخر لتكون الدولة الأم والرائدة في الطب بعد هذا الانفتاح على الدول العربية وعودة الكثير من النقابات إلى فتح باب التعاون مع النقابة السورية.

أجواء امتحانية هادئة في الحسكة

٤٥ حالة غش في اليوم الأول و٨٩ في الثاني

الحسكة – كارولين خوكز

بلغ عدد الطلاب المسجلين في الشهادة الثانوية في جميع فروعها للدارسة النظامية والأحرار ٤٣٨١٤ طالباً وطالبة منهم ١٧٢٥٦ طالباً وطالبة من الدراسة النظامية من أبناء الحسكة و٥٨٢٠ طالباً وطالبة من أبناء الحسكة من الدراسة الحرة، بينما بلغ عدد الطلاب المسجلين من محافظات الرقة وإدلب ودير الزور في الحسكة ٢٠٢١٧ طالباً وطالبة وهناك ٥٢١ طالباً وطالبة من طلاب الشهادة الثانوية المهنية والشرعية.

وذكرت مديرة التربية في الحسكة إلهام صاروخان لـ«الوطن» أن عدد المراكز الامتحانية بلغ ١٢٧ مركزاً منها ٦٠ مركزاً للفرع الأدبي و٦٧ مركزاً للفرع العلمي و١٦ مركزاً للثانوية الشرعية وجميع هذه المراكز الامتحانية ضمن مدينتي الحسكة والقامشلي.

وعلى الرغم من تشديد الرقابة خلال هذا العام فقد بلغت ضبوط الغش في امتحانات الشهادة الثانوية ٤٥ حالة غش منها ٦ ضبوط انتحال شخصية و٣٩ ضبط قصاصات، وفي اليوم الثاني ٨٩ ضبطاً منها ٨٥ قصاصات وأربع حالات نقل عن طريق الموبايل وكان قد تقدم إلى الامتحانات في المحافظة في اليوم الأول ١٦٧٢٦ طالباً وطالبة بينما تغيب ٣٩٣٤ طالباً وطالبة من مجموع الطلاب المسجلين.

الغش أقل في امتحانات الثانوية في القنيطرة

القنيطرة- الوطن

امتحانات الثانوية العامة في محافظة القنيطرة تسير بشكل طبيعي ومنتظم وهذا ما لمسناه من خلال إصرار الطلاب على متابعة دراستهم وامتحاناتهم، ما يؤكد صمود السوريين في وجه الجهل والجهلة والإرهابيين وإجرامهم، وقد أثبت طلاب القنيطرة أنهم على قدر عال من المسؤولية من خلال التزامهم بالتعليمات والأنظمة.

والحقيقة، من خلال التقارير نجد أن حالات الغش قليلة جداً مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت تسيبا وفوضى في عدد من المراكز الامتحانية ما أجبر المعنيين في وزارة التربية على نقل امتحانات الدورة الماضية من أرض المحافظة إلى تجمعات النازحين بدمشق وريفها، ووفق الإحصائيات فإننا نجد طلاب الأدبي الأكثر غشاً من العلمي، ففي اليوم الأول وبمادة الفلسفة تم تنظيم ٥١ حالة غش، أربع منها موبايل والباقي قصاصات ورقية، في حين أن طلاب العلمي وبمادة الفيزياء تم اكتشاف حالة غش وحيدة، أما حالات الغش في مادة اللغة الإنكليزية فقد تم تسجيل ٢٢ حالة بالفرع الأدبي وأيضاً حالة وحيدة لدى طلاب العلمي، وفي اليوم الثالث وبامتحان مادة القومية فقد نظمت تربية القنيطرة ٦ حالات غش فقط، أربع منها لطلاب الأدبي واثنتان بالعلمي.

٣٠٠ دعوى جنايات تُفصل شهرياً في محاكم ريف دمشق

السيد لـ«الوطن»: لا يستطيع القاضي تجاهل القرائن تحت اسم السلطة التقديرية

سومر إبراهيم

ذكر المحامي العام في ريف دمشق القاضي أحمد السيد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن في ريف دمشق ثلاث محاكم جنايات تفصل كل منها شهرياً ١٠٠ دعوى جنائية، أي إنه يتم فصل ٣٠٠ دعوى جنائية شهرياً وهذا رقم كبير؛ وما يؤكد ذلك هبوط أساس محاكم الجنايات أي إن عدد الدعاوى يتناقص، مشيراً إلى أن سبب الضغط على هذه المحاكم الثلاث هو نقل كل محاكم الريف التي خربت سابقاً كالمجمع القضائي في دوما والنشابية وحرستا والمليحة وعربين وأغلب المحاكم في الغوطة الشرقية إلى مركز شارع خالد بن الوليد القضائي في دمشق.

وفيما يخص المقترحات المطروحة لإلغاء دائرة الإحالة قال السيد: هذا الموضوع كان مطروحاً مقارنة ببعض القوانين في بعض الدول الأخرى حيث لا يوجد لديها قاضي إحالة، ويصدر القرار عن قاضي التحقيق ومنه إلى هيئة اتهامية شبيهة بمحكمة الاستئناف، ولكن هذا الأمر يعود إلى النظام القضائي؛ مبيناً أن في وزارة العدل لجاناً مستمرة كورشة عمل وخلية دائمة تقدم الدراسات لإيجاد ما هو مناسب للمواطن والأنسب للدعاوى وفكرة إلغاء دائرة الإحالة ما زالت قيد الدراسة، حيث يدرس الآن قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد والتعديلات التي ستطرأ عليه واللجنة المختصة بهذا الأمر إن رأت أن في ذلك مصلحة للمواطن والتقاضي وتحقيق العدل فقد يتم إلغاء دائرة الإحالة ولكن أنا شخصياً لا أعتقد أنها ستلغى.

وحول المدى الذي تصل إليه السلطة التقديرية للقاضي في تقدير الوقائع وإصدار القرار أشار المحامي العام أن القاضي لا يمكن أن يدعي أن سلطته التقديرية مطلقة في توقيف شخص أو إخلاء سبيله وفقاً لمزاجه بل هناك أوراق ووثائق ومعطيات وقرائن وأدلة وشهود وبناءً عليها يبقى هامش للسلطة التقديرية للقاضي في إصدار حكمه حسب قناعته بها فلا يستطيع أي قاض تجاهل هذه القرائن تحت اسم السلطة التقديرية.

وأشاد السيد بالآثار الإيجابية لأتمتة العمل القضائي التي تم إنجازها فيما يخص القضايا المدنية في ريف دمشق، الأمر الذي حد إلى درجة كبيرة من تدخلات الموظفين والمحامين وغيرهم وألغى المحاباة في فرز الدعاوى عند القضاة ما خفف من الاستغلال وأعمال السمسرة وساهم في تسريع العملية القضائية في هذا النوع من المحاكم وحفظ الوثائق من كل أنواع التخريب والتلف والفقد وبعد هذا النجاح قررت وزارة العدل أن تطبق برنامج الأتمتة على الأمور الجزائية حيث ستبدأ في ريف دمشق من ديوان النيابة العامة إلى قضاة النيابة العامة ثم التحقيق والإحالة والاستئناف، ومن بعدها إلى محاكم الجنايات وسيتم ذلك بطرق علمية وتقنية بحتة.